

واعلى عليه فهو عده ع ف مشايخ بطرح والله اعلم ومنها لو قال المرحوم ان كان في بيني ونا
 فامرف طلق وفيه سراج طلق قال العبادى وقت الشيطان قلت وفيه نص لان مطلق العرف
 لا يتنظير وهذا عندهم التزنية الدالة على المنار المعنوية اما عند وجوه القريب الى الالة على ان
 كرتجا باينة اخذ ثنار الطبخ ونحو فالوجه المذموم الوقوع والله اعلم ومنها لو قال قلت له زوجته
 لا طلاق بالزوج معرفت فقال ان حوت يوما في بيني فانت طالق ولديني المازاة فمبني حنيفة
 الصفة ولا يتحقق الخرج في ايام الصورة قاله العبادى واقى الشيطان ومنها قال الزوج انه انكوف
 احسن من القران وان لم يكن وجهك احسن من القرف فانت طالق قال الفاضل يوعى والفقهاء يخفون
 لا يطلاق واستندوا بقوله تعالى للذين حملنا ما نسيان في احسن تقويم بما لا تؤوى هذا الحكم
 والامتنعاه لا متفق عليه ونص عليه الشافعي في الماوردي لو قال انكوف احسن من القرف فانت
 طالق لا يطلاق وان كان زنجيا سوذا والله اعلم ومنها لو اذعت طلا فها بحبصها فانت لا تحضنت وانك
 الزوج صدقت بيمينها وكذا الحكم في كل ما لا يعى فلا منها كقولها ان امره من لي سواي فانت لا تحضنت
 فانه يقع الطلاق ولو خلق طلا فها من اهلها فانت لا تحضنت فوجها ان احدهما صدقت لا نه حنيفة
 مع فنة فاشبه الحبيص والاحمد بن ابي امام واخرين لا تصدق كالتعليق بالدخول وبغيره لان
 مع فنة مكانة ولا اصل بناء النكاح وطرح الطلاق في لا في الحنيفة التي لا يكاد يوقف عليها ولو
 علق بالوادة فاعنتها وانك وقال هذا الورد مستعار لمصدق على الصحيح ونطالب بالسبب
 كسائر الصفات ولو علق طلاقا غير حايضها لم يقبل قولها فيه الا ينهيه بغير الزوج ولو قال ان
 حضنت فانت طالق فانت فانت لا تحضنت كذا بها طلقنت وليد نطق من نه على الصحيح ويشترط
 في التعليق الحيض من تحيض ثم تنهض حينئذ يقع الطلاق ان قال لا تحضنت حياضه كقولها
 ان حضنت واطلق فالمراد به انه يقع بروية الدم فان النطق قبل بوجوه ولبيلة ولم يعد الى خمسة
 عشر يوما نبيبا له لم يقع والله اعلم ومنها لو قال قلت لزوجك انك كنت حامل فانت طالق فانت
 انما حامل فان من انما الزوج حكم بوقوع الطلاق في الحال وان كذبها لم يطلاق حتى يلد فان
 لمسه الفضا فقال اربع مهن فصاعدا انها حامل من نطق ان الطلاق لا يقع بقوله المسودة ولو علق
 الطلاق بالوادة فمشهد اربع نسوة مهله يقع الطلاق وان نبتا نسب والميراث لانها من نواج

يلم

هي مع

وضرتك مع

الولادة

الولادة وضرتها بجملة في لظان والله اعلم ومنها لو قال انك طالق فانت طالق لم يقع الطلاق حتى
 يحصل لباس من التعلق وتخصني ذلكا لتعلق بغير خول الدار او الضرب وسائر الاموال بخلاف
 ما اذا قال ذلكا فانت طالق فانها تطلق اذا مضى زمان ميكلان يطبق فيه ناهي يعلقوه
 هو المذهب في اواذ وهو المنصوص والفرق بين اواذ ان حرف يدل على مجدا لا يفتن اطلاقا
 اشعاره بالزمان بخلاف اذا فاهارف زمان وقيل فيهما قولان ولو قال مني لدر الملائك او معها
 او اي حين او كماله افعال او تفعل كل ما فانت طالق فخصني من ميسر الفعل لم يفعل طلق على المذهب
 كلفضه اذا او علم ان لا يظلمك سورة اذا اتعت صارت للتعديل ولو قال انك طالق فانت طالق بفتح
 ان طلقته في الحال قال الرازي لا يشبهه انه يقع في الحال الا ان يكون من لا يورث الفنة وقال الفصدت
 التعليق فيقبل منه ويصدق قال النوركي يكون ذلكا التعليق مطلقا اذا كان عاملا لا يفرق بين
 وان وهو الصحيح وقطع المحققون وما قاله النوركي نقله الرازي عن الشيخ ابن حامد ولا يملكه الرازي
 والمعوي واعلم ان قول اعاصي ننت طالق ان دخلت الدار فميران كنت وكذا قوله انت طالق اذا دخلت
 الدار وان كانت للتعديل لانه لا فرق بين ان اواذ الله اعلم **في علق** علق طلاق زوجته بصدقة كدخول
 الدار مثلا ثم اياها قبل الدخول يجعل وانما ننت والدخول بها او بولد او غيره المدخول بها ثم وجدت
 الصفة في حال اليونة ثم جردت كما لو جردت الصفة فانها في الحال النكاح التالف لا يطلاق
 على المذهب الذي قطع به الا يجب ويجرى الخلف في عود الا يلاوا الظهار ولو لم توجد الصفة في حال
 اليونة ثم وجدت في النكاح الثاني لم يطلاق على المذهب من التعليق بغير النكاح الذي وجد التعليق
 فيه والنكاح الجديد عي فهو كان الطلاق رجوعا ثم راجعها ثم وجدت الصفة طلقا بخلاف
 لانه ليس كما صحود اولا ثم جردت حانة فيبع وقوع الطلاق وهذه المسئلة هي التي يعرضها ابو
 اليبين والله اعلم **قال لا يقع الطلاق قبل النكاح** بشرط وقوع الطلاق ولو اذعت على الحجر كالزوجة فلا
 يصح طلاق غير الزوج سواء كان بالتسجير لقوله اجزيت انت طالق او بالتعليق لقوله اجزيت ان
 تزوجت فانت طالق وان تزوجت فلا نه في طالق ووجه ذلكا قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق
 الا نيا طهلت رواه غيره واحد وقال الحالك صحيح الاستناد وقال النوركي انه حسن واحسن نفي
 روى في الباب وسالت البخاري شيئا في الطلاق قبل النكاح فقال حديث علي بن شبيب

يلم

ان